



UNCTAD XIII

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

DOHA - QATAR 21-26 APRIL 2012



نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/023

Original: English

التجارة "السليمة": خبراء يقولون إن تقليص الفقر وتوسيع القدرات الاقتصادية يتطلبان تغييرا في النهج الذي تتبعه الدول النامية

الخبراء يستعرضون الأدلة ويقولون إن المطلوب هو أكثر من إنفتاح على التجارة وأنه يجب تغيير هيكل الاقتصادات وتقديم إرشاد حكومي تقوده التنمية

الدوحة، قطر، 22 إبريل 2012 - قال خبراء هذا الصباح إن تقليص الفقر، وخاصة في الدول الأكثر فقرا، يتطلب من الحكومات القيام بخطوات واعية وقوية لضمان أن تساعد نشاطاتها التجارية اقتصاداتها على خلق الوظائف وتوسيع حجم ونوعية البضائع المنتجة.

جاء هذا في جلسة نقاش بعنوان "التجارة وخفض الفقر: الحلقات المفقودة" عقدت في اليوم الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد الثالث عشر، وتركزت على معضلة أفلقت خبراء الاقتصاد والدول النامية حتى قبل أن تتسبب الأزمة الاقتصادية الأخيرة في زيادة صعوبة رفع مستويات المعيشة في تلك الدول.

وتتلخص المشكلة في أنه حتى عندما كانت هذه الدول تتمتع بمستويات عالية من النمو الاقتصادي في الفترة من 2001 حتى 2007، فإن العديد منها لم يحقق نجاحاً كبيراً في مكافحة الفقر.

وأشار المشاركون في الجلسة إلى أن تقليل العوائق أمام التجارة والوثوق في قوى السوق الحرة ليس كافياً، مشيرين إلى أن الدول الـ 48 الأقل نمواً في العالم، كانت تتمتع بمعدل نمو اقتصادي يصل إلى 7.1% في الفترة من 2001 وحتى 2008، ورغم ذلك لم تشهد انخفاضا في نسبة الفقر المدقع بل كانت أحيانا تسجل زيادة في نسبته. ففي العام 1990 على سبيل المثال كان 18% من الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع يعيشون في الدول الأقل نمواً. وبحلول العام 2007 تضاعفت تلك النسبة لتصل إلى 36%.

وقال المشاركون في الجلسة أن الانفتاح التجاري في بعض الدول أدى إلى زيادة اعتمادها على مجموعة محدودة من الصادرات، معظمها من السلع: أي المنتجات الزراعية الأساسية أو الموارد الطبيعية الخام. وأوضحوا أن هذه المنتجات هي تاريخياً عرضة لتقلبات مفاجئة في الأسعار وليس لها سوى تأثير محدود على خلق الوظائف، ولا تساعد في توسيع الاقتصاد المحلي بطريقة تؤدي إلى إنتاج السلع بشكل أكبر وأكثر توزيعاً للثروة. وبالنسبة لبعض الدول الأقل نمواً، فقد أدت سنوات الطفرة (2001-2007) في الحقيقة إلى انخفاض الإنتاج الصناعي حتى مع زيادة صادرات السلع.

وقالت دوركاس ماغاتو-ماليسو وزير التجارة والصناعة في بوتسوانا: "إن نجاح التنمية يحدث بفعل الواقع والتخطيط أيضاً"، موضحة كيف أن بلادها كانت تعتمد على التجارة لتحفيز النمو الاقتصادي المستقر. وقالت أن اكتشاف مخزونات الألماس وغيرها من الموارد الطبيعية وفر فرصة للبلاد. ولكن الحكومة ركزت في ذلك الوقت على وضع سياسات تستخدم التجارة في هذه السلع لنشر فوائدها بشكل أوسع على شعب بوتسوانا.

من جهتها دعت هايدي هوتالا وزيرة التنمية الدولية في فنلندا الدول النامية إلى إشراك القطاع الخاص في خلق وظائف لائقة تسعى إلى تحرير الدول الأقل نمواً من الاعتماد على المساعدات. كما دعت شركاء التنمية الآخرين إلى زيادة دعمهم لمبادرة "المساعدات للتجارة" التي تهدف إلى بناء القدرات الإنتاجية للدول الأقل نمواً وخفض انعدام المساواة من حيث الدخل فيها.

وبدوره تحدث بان سوراساك وزير الدولة في كمبوديا في الاجتماع عن تجربة بلاده في مأسسة التجارة كإستراتيجية للتنمية. وقال أن تنويع الصادرات، وتطوير المهارات، وخفض الاعتماد التجاري المتداخل لا تزال تشكل أهم التحديات.

وأكدت سيتي قاسم وزيرة التوظيف في جزر القمر أنه إذا أردت بلادها تحقيق النمو المستدام والعدل فإن عليها تنويع إنتاجها وقاعدتها من الصادرات وتحسين تنافسيتها لكي تنمو التجارة بين الجزر وعلى المستويين الإقليمي والدولي بطريقة تؤدي إلى خلق الوظائف.

أما ندى الناشف المدير العام المساعد والمدير الإقليمي لمكتب العمل الدولي في الدول العربية فقالت أن جني الفوائد العريضة من التجارة يتطلب وضع الحماية الاجتماعية العادلة وسياسات خلق الوظائف في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية.

كما أكد رانسفورد سميث نائب الأمين العام لأمانة الكومنولث أن جودة التكامل التجاري مهمة بوصفها محركاً لتنمية التجارة وخفض الفقر خاصة في الدول الجزرية النامية الصغيرة.

وأشار العديد من المتحدثين إلى أن الدول النامية التي احرزت تقدماً باهراً وثابتاً في خفض الفقر في السنوات الأخيرة، مثل الصين والهند، لم تتبنى سياسة التحرير السريع للتجارة، ولكنها فتحت اقتصاداتها تدريجياً على الأسواق الدولية وعلى المنافسة الدولية، وقد فعلت ذلك بطرق هدفت إلى توسيع قدراتها الإنتاجية، أي قدرات اقتصاداتها على إنتاج السلع الأكثر تنوعاً وتطوراً. وأكدوا أن الانتقال إلى مستويات أعلى من التكنولوجيا، والابتعاد عن الاعتماد الكثيف على الزراعة هي خطوات مهمة للدول الأقل نمواً وللعديد من الدول الأخرى في أفريقيا. وأكدوا أن مثل هذا "التحول الهيكلية" يتطلب تحسين إنتاجية المزارع كذلك لتوفير الغذاء إلى السكان الذين تتزايد أعدادهم لسكان المدن المتزايدين عدداً. وأشاروا إلى أن على الحكومات أن تخطط بشكل دقيق وتختار الاستراتيجيات بذكاء لضمان تحقيق التجارة لهذه الفوائد الاقتصادية وخلق مزيد من الوظائف ذات الدخل الأفضل.

وأكد المشاركون في الجلسة كذلك على أهمية الديمقراطية التي تقوم على تعدد الأحزاب وعلى الحوكمة الجيدة في عملية التنمية. وتم الاتفاق على وجوب إجراء مزيد من الأبحاث القوية حول مختلف أنواع الفقر ومختلف الفئات الاجتماعية حتى تتمكن حكومات الدول الأقل نمواً من تخطيط استراتيجيات تنمية التجارة بشكل أفضل.

*** ** ***